



## الحركة الإسلامية في مجال الفكر والعلم

نقاط الضعف لدينا ، وكثيرا ما نضخم  
الشيء الهين ، وما نهون الشيء العظيم ،  
سواء في إمكاناتنا ، أم في عيوبنا .

وهذا الجهل لا يقتصر على الجماهير  
المسلمة ، بل يشمل الطليعة المرجوة لنصرة  
الإسلام ، والتي تمثل الركائز التي يقوم  
عليها العمل الإسلامي المنشود .

### حاجتنا إلى فقه جديد :

الحق أننا في حاجة إلى فقه جديد ،  
نستحق به أن نكون ممن وصفهم الله بأنهم  
﴿ قوم يفتقون ﴾ .

فليس مرادنا بالفقه : العلم المعروف  
الذي اصطلح على تسميته ( فقها ) والذي  
يعنى : معرفة الأحكام الشرعية الجزئية من  
أدلتها التفصيلية ، من مثل أحكام الطهارة

إن المجال الأول في رأيي هو مجال  
الفكر ، فهو الأساس للبناء الدعوى والبناء  
التربوي .

الذي يبدو لي أن أزمنا الأولى أزمة  
فكرية ، هناك خلل واضح في فهم كثيرين  
للإسلام ، وقصور واضح في الوعي  
بتعاليمه ، ومراتبها ، وأبها الأهم وأبها المهم ،  
وأبها غير المهم .

هناك عجز في المعرفة بالحاضر المعيش ،  
والمواقع المعاصر .

هناك جهل بالآخرين ، نقع فيه بين  
التحويل والتهوين .. مع أن الآخرين يعرفون  
عنا كل شيء ، وقد كشفونا حتى  
النخاع !

بل هناك جهل بأنفسنا ، فنحن إلى  
اليوم لا نعرف حقيقة مواطن القوة فينا ولا

والنجاسة والعبادات والمعاملات وأحكام الزواج والطلاق والرضاع وغيرها ...

فهذا العلم - على أهميته - ليس هو مرادنا بالفقه ، وليس هو المراد بكلمة ( الفقه ) حيث وردت في القرآن والحديث ، وإنما هي مما بدّل من الأسمى والمفاهيم ، كما بين ذلك الإمام الغزالي في كتاب ( العلم ) من موسوعته المعروفة ( إحياء علوم الدين ) .

إن القرآن ذكر مادة ( ف ق هـ ) في سورة المكية وقبل أن تنزل الأوامر والنواهي التشريعية التفصيلية ، قبل أن تفرض الفرائض ، وتحد الحدود ، وتفصل الأحكام .

اقرأ قوله تعالى في سورة الأنعام ، وهي مكية : ﴿ قل : هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيئا ويذيق بعضكم بأس بعض ، انظر كيف نصرف الآيات لعلهم يفقهون ﴾ ( الآية : ٦٥ ) .

واقرا في السورة نفسها : ﴿ وهو الذى أنشأكم من نفس واحدة ، فمستقر ومستودع قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون ﴾ ( الأنعام : ٩٨ ) .

والفقه في الآيتين معناه : المعرفة البصيرة بسنن الله في الأنفس والآفاق وسنن الله في خلقه ، وعقوباته لمن انحرف عن صراطه .

واقرا في سورة الأعراف - وهي مكية - قوله تعالى في ذم قوم جعلهم حطب جهنم فكان من وصفه لهم بأنهم

﴿ لهم قلوب لا يفقهون بها ﴾ ثم قال عنهم : ﴿ أولئك كالأنعام بل هم أضل ﴾ ( سورة الأعراف : ١٧٩ ) .

واقرا في أكثر من سورة موقف المشركين من القرآن ، وقد عبر الله عنه بقوله : ﴿ وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا ﴾ ( الأنعام : ٢٥ ) والإسراء : ٤٦ والكهف : ٥٧ ) .

أما في القرآن المدنى فقد تكررت المادة في عدد من السور كلها تنفى ( الفقه ) عن المشركين والمنافقين .

ففى سورة الأنفال يخاطب الله رسوله والمؤمنين بقوله : ﴿ إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون ﴾ ( الأنفال : ٦٥ ) .

فنفى الفقه عن المشركين المحاربين هنا ، يراد به الفقه في سنن الله في النصر والهزيمة ، ومداولة الأيام بين الناس .

وفى سورة التوبة ذم الله المنافقين بقوله : ﴿ رضوا بأن يكونوا مع الخوالب وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون ﴾ ( التوبة : ٨٧ ) .

فالفقه المنفى هنا هو الفقه في ضرورة الجهاد والبذل لحماية الدين والنفس والعرض ، وكيان الجماعة ، وإنه مقدم على أية مصلحة فردية عاجلة أخرى .

وفى نفس السورة وصف لهذا الضعف بقوله تعالى : ﴿ وإذا أنزلت سورة نظر

بعضهم إلى بعض : هل يراكم من أحد ؟  
ثم انصرفوا ، صرف الله قلوبهم بأنهم قوم  
لا يفقهون ﴿ ( التوبة : ١٢٧ ) .

فقد غاب عن هؤلاء المطموسين أن الله  
يراهم قبل رؤية الناس ، ولكنهم فقدوا  
الفقه والفهم حقا .

وفي سورة الحشر يتحدث عن المنافقين  
مخاطبا المؤمنين : ﴿ لأنتم أشد رهبة في  
صدورهم من الله ، ذلك بأنهم قوم  
لا يفقهون ﴾ ( الحشر : ١٣ ) .

وفي سورة المنافقين قال تعالى :  
﴿ ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على  
قلوبهم ، فهم لا يفقهون ﴾ ( الآية : ٣ ) .

وفي السورة نفسها : ﴿ هم الذين  
يقولون : لا تفقوا على من عند رسول  
الله حتى ينفضوا ، والله خزان السعوات  
والأرض ، ولكن المنافقين لا يفقهون ﴾ ( الآية : ٧ ) .

وهذا كان لأهل النفاق حصّة الأسد  
من هذا الوصف القرآني بأنهم  
﴿ لا يفقهون ﴾ .

ذلك لأن المنافقين يتوهمون أنهم أذكاء  
وأأنهم استطاعوا أن يلعبوا على الحبلين ،  
ويعيشوا بوجهين ، وأنهم خادعوا الله  
والذين آمنوا ، فإذا لقوا الذين آمنوا قالوا :  
آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا : إنا  
معكم ..

ولكن الله تعالى هتك سترهم ، وفضح  
ذبتهم ، وكشف خداعهم في آيات

كثيرة : ﴿ يخادعون الله والذين آمنوا وما  
يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون ﴾  
( البقرة : ٩ ) .

المهم أنهم فُضحوا عند الله وعند  
الناس ، وخسروا الدنيا والآخرة ، وحق  
عليهم أنهم في الدرك الأسفل من النار ،  
فأى غباء أكبر من هذا الغباء ؟

ولا ريب أن كان من هذا وصفه ليس  
عنده شيء من الفقه .

### الخلاصة :

أن الفقه في لغة القرآن ليس هو الفقه  
الاصطلاحي ، بل هو فقه في آيات الله وفي  
سننه في الكون والحياة والمجتمع .

حتى التفقه في الدين الذى ورد في  
سورة التوبة ﴿ فلولا نفر من كل فرقة  
منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا  
قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾  
( الآية : ١٢٢ ) .

لا يقصد به الفقه التقليدى ، فإن هذا  
الفقه لا يشر إنذارا يترتب عليه حذر أو  
خشية ، بل هو أبعد شيء عن أداء هذه  
الوظيفة ، التى هى وظيفة الدعوة .

ومثله قوله ﷺ : « من يرد الله به  
خيرا يفقه في الدين »<sup>(١)</sup> . والمعنى أن ينير  
الله بصيرته فيتعمق في فهم حقائق الدين  
وأسراره ومقاصده ولا يقف عند الفاظه  
وظواهره .

## أنواع الفقه الذى ننشده :

وقد تحدثت فى مناسبات سابقة عن أنواع الفقه الذى ننشده أو بعضها .

من ذلك ما ذكرته فى كتابى ( الصحوۃ الإسلامية بين الجحود والتطرف ) عن فقه السنن ، وفقه مراتب الأعمال .

ومنها : ما ذكرته فى مقدمة كتابى الأخير عن ( الصحوۃ الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم ) . وموضوعه أحد أنواع الفقه الأساسية المنشودة ، وهو فقه الاختلاف .

وقد ذكرت هناك أن أنواع الفقه المطلوبة خمسة .

والذى أركز عليه هنا من هذه الأنواع اثنان<sup>(١)</sup> ، هما :

١ - فقه الموازنات .

٢ - وفقه الأولويات .

وينبغى أن نقف قليلا عند كل منها .

## فقه الموازنات :

أما ( فقه الموازنات ) فنعنى به جملة أمور :

أ - الموازنة بين المصالح بعضها وبعض ، من حيث حجمها وسعتها ، ومن حيث عمقها وتأثيرها ، ومن حيث بقاؤها ودوامها .. وأياها ينبغى أن يقدم ويعتبر ، وأياها ينبغى أن يسقط ويلغى ..

ب - الموازنة بين المفسد بعضها وبعض ، من تلك الحثيات التى ذكرناها

فى شأن المصالح ، وأياها يجب تقديمه ، وأياها يجب تأخيرها أو إسقاطه .

ج - الموازنة بين المصالح والمفاسد ، إذا تعارضتا ، بحيث نعرف متى نقدم درء المفسدة على جلب المصلحة ، ومتى تغتفر المفسدة من أجل المصلحة . ونحن فى هذا المقام نحتاج إلى مستويين من الفقه :

أولهما : فقه شرعى يقوم على فهم عميق لنصوص الشرع ومقاصه ، حتى يسلم بصحة ( مبدأ الموازنات ) المذكور ، ويعرف الأدلة عليه وهى واضحة لمن استقرأ الأحكام والنصوص وغاص فى أسرار الشريعة .

فما جاء الشرع إلا لتحقيق مصالح العباد فى المعاش والمعاد ، برتها المعروفة : الضرورية والحاجية والتحسينية .

والآخر : فقه واقعى ، مبنى على دراسة الواقع المعيش دراسة دقيقة مستوعبة لكل جوانب الموضوع ، معتمدة على أصح المعلومات وأدق البيانات والإحصاءات ، مع التحذير هنا من تضليل الأرقام غير الحقيقية والمستندة إلى المنشورات الدعائية ، والمعلومات الناقصة والبيانات غير المستوفية ، والاستبانات والأسئلة الموجهة لخدمة هدف جزئى معين لا لخدمة الحقيقة الكلية .

ولابد أن يتكامل فقه الشرع ، وفقه الواقع ، حتى يمكن الوصول إلى الموازنة العلمية السليمة ، البعيدة عن الغلو والتفريط .

والجانب الشرعى هنا واضح من الناحية المبدئية . فقد تحدثت عنه كتب أصول الفقه من ( المستصفى ) إلى الموافقات ، وكتب القواعد والأشباه والفروق .

إن المصالح إذا تعارضت قوت المصلحة الدنيا في سبيل المصلحة العليا ، وضُحّي بالمصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة ، ويعوض صاحب المصلحة الخاصة عما ضاع من مصالحه ، أو ما نزل به من ضرر . وألغيت المصلحة الطارئة لتحقيق المصلحة الدائمة أو الطويلة المدى ، وأهملت المصلحة الشكلية لتحقيق المصلحة الجوهرية ، وغلبت المصلحة المتينة على المظنونة أو الموهومة .

وفي صلح الحديبية رأينا النبى ﷺ ، يغلب المصالح الحقيقية والأساسية والمستقبلية على بعض الاعتبارات التى يتمسك بها بعض الناس ، فقبل من الشروط ما قد يظن لأول وهلة أن فيه أجحافا بالجماعة المسلمة ، أو رضا بالدون ، ورضى أن تحذف البسملة المعهودة ، ويكتب بدلها ( باسمك اللهم ) وأن يمحي وصف الرسالة من عقد الصلح ، ويكتفى باسم محمد بن عبد الله .. والأمثلة كثيرة ، والمجال ذو سعة .

وإذا تعارضت المفسد والمضار ، ولم يكن بد من بعضها ، فمن المقرر أن يرتكب أخف المفسدين ، وأهون الضررين .

هكذا قرر الفقهاء : إن الضرر يزال

بقدر الإمكان ، وإن الضرر لا يزال بضرر مثله أو أكبر منه ، وإنه يتحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى ، ويتحصل الضرر الخاص لرفع الضرر العام .

ولهذا أمثلة وتطبيقات كثيرة ذكرتها كتب ( القواعد الفقهية ) أو ( الأشباه والنظائر ) ..

وإذا تعارضت المصالح والمفاسد ، أو المنافع والمضار ، فالمقرر أن ينظر إلى حجم كل من المصلحة والمفسدة ، أثرها ومداه ..

فتغتفر المفسدة اليسيرة لجلب المصلحة الكبيرة .

وتغتفر المفسدة لجلب المصلحة الدائمة أو الطويلة المدى .

وتقبل المفسدة وإن كبرت إذا كانت لإزالتها تؤدي إلى ما هو أكبر منها .

وفي الحالات العادية : يقدم درء المفسدة على جلب المصلحة .

وليس المهم أن نسلم بهذا الفقه نظريا .. بل المهم كل المهم أن نمارسه عمليا ...

فكثير من أسباب الخلاف بين الفصائل العاملة للإسلام ، يرجع إلى هذه الموازنات ..

- هل يقبل التحالف مع قوى غير إسلامية ؟

- هل تقبل مصالحة أو مهادنة مع حكومات غير ملتزمة بالإسلام ؟

التميز ، وقبولهم بعض المناصب الرسمية في عهده ، حتى قبل إعلانه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

والأخوة في سوريا عانوا مثل ذلك ، حين قرروا التحالف مع بعض القوى غير الإسلامية لمقاومة النظام الذي يريد أن يستأصل شأفتهم ، وقد تحالف الرسول مع خزاعة وهم على الشرك ، واستعان ببعض المشركين على بعض .

وإنا لا نتنصر هنا لموقف هؤلاء ولا أولئك ، ولكننا انتصر للبدأ مبدأ فقه الموازنات الذي على أساسه يقوم بنيان ( السياسة الشرعية ) .

وفي مواقف الرسول الكريم وأصحابه ، وأدلة الشرع الفسيح ، ما يؤيد هذا كله ، من جواز الاشتراك في حكم غير إسلامي ، وجواز التحالف مع القوى غير الإسلامية . والمتدبر للقرآن الكريم مكيه ، ومدنيه ، يجد فيه أدلة كثيرة على فقه الموازنات والترجيح .

نجد في الموازنة بين المصالح قوله تعالى على لسان هارون لأخيه موسى عليهما السلام : ﴿ يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي ، إلى خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي ﴾ ( سورة طه : ٩٤ ) .

وفي الموازنة بين المفاصد والأضرار نجد قوله تعالى على لسان الخضر في تحليل خرق السفينة ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين

– هل تمكن المشاركة في حكم ليس إسلاميا خالصا ؟ وفي ظل دستور فيه ثغرات أو مواد لا نرضى عنها تمام الرضا ؟ – هل ندخل في جبهة معارضة مكونة من بعض الأحزاب لإسقاط نظام طاغوتي فاجر ؟؟

– هل نقيم مؤسسات اقتصادية إسلامية مع سيطرة الاقتصاد الوضعي الربوي ..؟؟ – هل نجيز للعناصر المسلمة العمل في البنوك والمؤسسات الربوية أم نفرغها من كل عنصر متدين ملتزم ؟؟

إن تقرير المبدأ سهل ، ولكن ممارسته صعبة ، لأن فقه الموازنات يصعب على العامة وأشألمهم من القادرين على التشويش لأدنى سبب .

لقد لقي العلامة المودودي وجماعته عنتا كثيرا حينما رأى – في ضوء فقه الموازنات – ان انتخاب فاطمة جناح أقل ضررا من انتخاب أيوب خان .. فشنت الغارة عليهم بحديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

وهل يفلح قوم ولوا أمرهم طاغية متجبرا ؟؟ لن يفلحوا ..

والفقه هنا ينظر : أى الشرين أهون ، أو أى المفسدين أخف ، فيرتكب الأدنى في سبيل الأعلى .

والدكتور/ حسن الترابي وإخوانه في السودان لقوا هجوما من بعض الإسلاميين لقرارهم دخول الاتحاد الاشتراكي في عهد

يعملون في البحر فأردت أن أعيها ،  
وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة  
غصبا ﴿ ( سورة الكهف : ٧٩ ) .

فلأن تبقى السفينة لأصحابها وبها خرق  
أهون من أن تضيع كلها ، فحفظ البعض  
أولى من تضيع الكل .

ومن أبلغ ما جاء في الموازنات قوله  
تعالى : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام  
قتال فيه ، قل قتال فيه كبير ، وصد عن  
سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام  
وأخراج أهله منه أكبر عند الله ، والفتنة  
أكبر من القتل ﴾ ( سورة البقرة :  
٢١٧ ) .

فقد أقر بأن القتال في الشهر الحرام  
كبير ، ولكن لمقاومة ما هو أكبر منه .

وفي الموازنة بين المصالح المنعوية  
والمادية ، نقرأ قوله تعالى عقابا للمسلمين  
عقب غزوة بدر ﴿ ما كان لنبى أن يكون  
له أسرى حتى يثخن في الأرض ، تريدون  
عرض الدنيا والله يريد الآخرة ، والله  
عزيز حكيم ﴾ ( الأنفال : ٦٧ ) .

وفي الموازنة بين المصالح والمفاسد نقرأ  
قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الخمر  
والميسر ، قل : فيهما إثم كبير ومنافع  
للناس ، وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾  
( البقرة : ٢١٩ ) .

وفي الموازنة بين الجماعات والقوى غير  
المسلمة بعضها وبعض ، نقرأ أوائل سورة  
الروم ، وفيها انتصار للروم على الفرس ،

وكلا الفريقين غير مسلم لأن الروم أهل  
كتاب ، فهم أقرب إلى المسلمين من  
المجوس عباد النار .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام قوى في  
جواز تولى بعض الولايات في دولة ظالمة ،  
إذا كان المتولى سيعمل على تخفيف بعض  
الظلم ، أو تقليل حجم الشر والفساد .  
( انظر ابن تيمية في ذلك . ملحق رقم  
( ١ ) ) .

وله في موطن آخر فصل جامع في  
تعارض الحسنات أو السيئات ، أو هما  
جميعا ، إذا اجتماعا ولم يمكن التفريق  
بينهما ، بل الممكن إما فعلهما جميعا وإما  
تركهما جميعا ( انظر : ملحق رقم  
( ٢ ) ) .

لقد أفتت بعض الندوات المتخصصة في  
الاقتصاد الإسلامى التى جمعت بين عدد  
من أهل الفقه وآخر من أهل الاقتصاد<sup>(٣)</sup>  
بشرعية الاشتراك في المؤسسات والشركات  
التي تنشأ في البلاد الإسلامية ، وتعرض  
أسهمها على الجمهور ، ويكون أصل  
عملها مباحا ، ولكن قد يشوبه بعض  
التعامل بالفوائد الربوية فرئى - في ضوء  
فقه الموازنات - ألا تترك هذه الشركات  
المهمة والمؤثرة في الحياة لغير المسلمين ، أو  
للمسلمين غير المتدينين ، وفي هذا خطر  
كبير ، وخصوصا في بعض الأقطار ،  
ويمكن للمساهم أن يخرج من أرباحه نسبة  
تقريبية يتصدق بها في مقابل الفوائد التي  
شابت ربحه .

وفي ضوء هذا الفقه أفتى الشباب المسلم الملتزم ألا يدع عمله في البنوك وشركات التأمين ونحوها، وإن كان في بقائه فيها بعض الإثم، لما وراء ذلك من استفادته خيرة يجب أن ينوي توظيفها في خدمة الاقتصاد الإسلامي، مع إنكاره للمنكر ولو بقلبه، وسعيه مع الساعين لتغيير الأوضاع كلها إلى أوضاع إسلامية.

إذا غاب عنا فقه الموازنات سدّدنا على أنفسنا كثيرا من أبواب السعة والرحمة، واتخذنا فلسفة الرفض أساسا لكل تعامل، والانغلاق على الذات تكأة للفرار من مواجهة المشكلات، والاقتحام على الخصم في عقر داره.

سيكون أسهل شيء علينا أن نقول: «لا» أو: «حرام» في كل أمر يحتاج إلى إعمال فكر واجتهاد.

إما في ضوء فقه الموازنات فسنجد هناك سبيلا للمقارنة بين وضع ووضع، والمفاضلة بين حال وحال، والموازنة بين المكاسب والخسائر، على المدى القصير، وعلى المدى الطويل، وعلى المستوى الفردي، وعلى المستوى الجماعي، ويختار بعد ذلك ما نراه أدنى لجلب المصلحة، ودفع المفسدة.

دعيت إلى الكتابة منذ بضعة عشر عاما في مجلة (الدوحة) القطرية، وكانت مجلة أدبية ثقافية عامة، وأغلب من يشرف عليها علمانيون، والطابع الغالب عليها إن لم يكن

محافيا للإسلام فليس مواليا له، ولا مدافعا عنه.

وترددت في الاستجابة طويلا، ثم رأيت بعد الموازنة أن كتابتي فيها أجدى وأنفع من مقاطعتي لها، فإن قراءها يمثلون قاعدة عريضة من المثقفين، وجلهم ممن لا يقرؤون المجلات الإسلامية، فهم غير قراء مجلة (الأمة) وأمثالها، ولا بد لنا أن نوصل كلمتنا إلى هؤلاء، أداء لواجب البلاغ إذا أتيت لنا الفرصة.

وهذا ما يجعلنا نقبل الحوار مع مندوب بعض الصحف والمجلات التي قد لا نتفق معها في خطها كثيرا أو قليلا.

ولا يزال بعض الأخوة ينكرون على من يكتب في الصحف اليومية التي لا تلتزم بالخط الإسلامي الصريح، حتى أن بعضهم أنكر عليّ نشرى لكتاني (الصحة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفريق المذموم) على حلقات في صحيفة (الشرق الأوسط) السعودية، لما لها من مواقف قد لا يرضون عنها، مع أنني لمست جدوى هذا النشر في جمهور كبير من الناس.

بل هناك من يرى مقاطعة أجهزة الإعلام كلها: مقروءة ومسموعة ومرئية، لما يشوبها من انحراف وفساد في الفكر والسلوك، ناسين ما لها من خطر بالغ على العقول والضمائر، وأن تركها لا يزيدها إلا فسادا وخيالا، وسيمكن العلمانيين والمنحليين من التغلغل فيها،



والتخريب لها ، وسيحرمننا نحن من فرص لا نجد لها عوضا .

ومن نظر إلى الأمر في ضوء فقه الموازنات وجد أن الدخول في هذه الميادين الهامة ليس مشروعا فحسب ، بل هو مستحب ، بل واجب ، لأنه وسيلة إلى أداء أمانة الدعوة ومقاومة الباطل والمنكر بقدر المستطاع ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، كما هو مقرر ومعلوم .

### فقه الأولويات

وأما ( فقه الأولويات ) فنعني به وضع كل شيء في مرتبته ، فلا يؤخر ما حقه التقديم ، أو يقدم ما حقه التأخير ، ولا يصغر الأمر الكبير ، ولا يكبر الأمر الصغير .

هذا ما تقضى به قوانين الكون ، وما تأمر به أحكام الشرع .

أعنى أن خلق الله تعالى وأمره ﴿ إلا له الخلق والأمر ﴾ كليهما يوجبان رعاية هذا الترتيب .

في العهد المكي كانت مهمة النبي ﷺ محصورة في الدعوة إلى الله وتربية الجيل المؤمن الذي يحمل هذه الدعوة بعد ذلك إلى العرب ، ثم ينطلق بها إلى العالم كله ، وكان تركيزه على أصول العقيدة ، وترسيخ التوحيد ، وعبادة الله وحده ، ونبذ الشرك واجتناب الطاغوت ، والتحلي بالفضائل ومكارم الأخلاق .

وكان القرآن الكريم في تلك المرحلة يركّز هذا الاتجاه ، فلم يشغل المسلمون في هذه الآونة بالمسائل الجزئية ، ولا بالأحكام الفرعية ، بل ببيان الإنسان الذي تحدث عنه سورة العصر : ﴿ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ .

لم يشرع للمسلمين أن يحملوا فؤوسهم ليحطموا الأصنام وهم يرونها كل يوم حول الكعبة ، ولم يأذن لهم أن يشهروا سيوفهم دفاعا عن أنفسهم ، ومقاومة لعدو الله وعدوهم ، الذي يسومهم العذاب ، بل كان يقول لهم ما ذكره القرآن أن ﴿ كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة ﴾ وإن كانوا يأتون إلى رسولهم ﷺ ما بين مشجوج ومجروح .

إن كل شيء له أوانه المناسب وإذا استعجل بالشيء قبل أوانه فالغالب أن يضر ولا ينفع .

إن فقه الأولويات مرتبط بفقه الموازنات ، وفي بعض المجالات يتداخلان أو يتلازمان ، فقد تنتهي الموازنة إلى أولوية معينة ، فهنا تدخل في فقه الأولويات .

إن الإخلال بالنسب التي وضعها الإسلام للتكاليف الشرعية يحدث ضررا بليغا بالدين والحياة .

إن العقيدة في الإسلام مقدمة على العمل ، لأنها الأساس ، والأعمال هي البناء ولا بقاء بغير أساس .

وبعد العقيدة تأتى الأعمال وهى متفاوتة تفاوتاً بعيداً ، وقد جاء فى الحديث الصحيح « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها : « لا إله إلا الله » وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » .

والقرآن يبين لنا أن الأعمال تتفاضل عند الله ، وليست فى درجة واحدة ، يقول تعالى : ﴿ أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد فى سبيل الله لا يستون عند الله والله لا يهتدى القوم الظالمين . الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون ﴾ ( سورة التوبة : ١٩ ، ٢٠ ) .

ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن جنس أعمال الجهاد أفضل من جنس أعمال الحج .

بل ذكر فقهاء الحنابلة وغيرهم أن الجهاد أفضل ما يتطوع به من أعمال البدن .

وفى فضل الجهاد جاءت أحاديث كثيرة منها ما رواه أبو هريرة ، قال : « مر رجل من أصحاب رسول الله ﷺ بشعب فيه عينة من ماء عذبة فأعجبته ، فقال : لو اعتزلت الناس فأقمت فى هذا الشعب ، ولن أفعل حتى أستاذن رسول الله ﷺ ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا تفعل ، فإن مقام أحدكم فى سبيل الله

تعالى أفضل من صلاته فى بيته سبعين عاماً» (٤) .

وفى فضل الرباط جاء حديث سليمان مرفوعاً : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامته ، وإن مات فيه جرى عليه عمله الذى كان يعمل ، وأجرى عليه رزقه ، وأمن من الفتان » رواه مسلم .

وهذا ما جعل إمام مثل عبد الله ابن المبارك وهو فى أرض الرباط يكتب إلى صديقه الفضيل بن عياض الزاهد العابد ، وهو بين الحرمين مكة والمدينة متعبداً .

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا لعلمت أنك بالعبادة تلعب !  
من كان يخصب خده بدموعه فنحورنا بدمائنا تتخضب !

ومن المقرر فقهاً : أن النافلة لا يجوز تقديمها على الفريضة وأن فرض العين مقدم على فرض الكفاية ، وأن فرض الكفاية الذى لم يقم به أحد أو عدد يكفى ، مقدم على فرض الكفاية الذى قام به من يكفى ويسد الثغرة . وأن فرض العين المتعلق بالجماعة والأمة مقدم على فرض العين المتعلق بحقوق الأفراد ، وأن الواجب المحدد الوقت ، الذى جاء وقته بالفعل ، مقدم على الواجب الموسع فى وقته .

ومن المقرر كذلك أن المصالح المقررة شرعاً متفاوتة فيما بينها ، فالمصالح الضرورية مقدمة على الحاجة والتحسينية ، والمصالح الحاجة مقدم على التحسينية

والمصالح المتعلقة بمصالح الأمة وحاجاتها أولى بالرعاية من المصالح المتعلقة بالأفراد عند التعارض ، وهنا نجد فقه الموازنات يلتقى بفقه الأولويات .

إن آفة كثير من فصائل الصحوة الإسلامية هي غياب فقه الأولويات عنها ، فكثيرا ما تهتم بالفروع قبل الأصول ، وبالجزئيات قبل الكلليات ، وبالمختلف فيه قبل المتفق عليه ، وتسأل عن دم البعوض ، ودم الحسين مهراق ، وتثير معركة من أجل نافلة ، وقد ضيع الناس الفرائض ، أو من أجل شكل أو هيئة ، دون اعتبارا للمضمون .

وهذا هو الحال عند عموم المسلمين ، أرى الملايين يعتمرون تطوعا كل عام في رمضان وغيره ، ومنهم من يحج للمرة العاشرة أو العشرين ، ولو جمع ما ينفقه هؤلاء في هذه النوافل لبلغ آلاف الملايين ، ونحن نلهث من عدة سنوات لتجميع ألف مليون دولار للهيئة الخيرية الإسلامية ، فلم نحصل على عشر المبلغ ، ولا نصف عشرة ، ولا ثلثه ، ولو قلت هؤلاء المتطوعين بالعمرة أو الحج : ادفعوا ما تنفقونه في رحلتكم التطوعية لمقاومة التنصير أو الشيوعية في آسيا وأفريقيا ، أو المجاعات هنا وهناك ، ما استجابوا لك ، وهذه آفة قديمة شكا منها أطباء القلوب<sup>(٥)</sup>

وإن من فقه الأولويات : أن نعرف أى القضايا أولى بالاهتمام فتعطى من الجهد والوقت أكثر مما يعطى غيرها .

ومن فقه الأولويات أن يعرف : أى الأعداء أولى بتوجيه قوانا الضاربة إليه ، وتركيز الهجوم عليه ، وأى المعارك أولى بالبدء فالتناس في نظر الإسلام أنواع :

هناك المسلمون ، وهناك الكفار ، وهناك المنافقون .

والمسلمون منهم الجهلة ، ومنهم الخونة .

والكفار منهم المسلمون ، ومنهم المحاربون . ومنهم الذين كفروا فقط ، ومنهم الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله . والمنافقون منهم ذوو النفاق الأصغر ، ومنهم أهل النفاق الأكبر .

فبمن نبدأ ؟ وأى الجهات أولى بالعمل ؟ وأى الأمور أولى بالرعاية ؟

ومن فقه الأولويات : أن نعرف واجب الوقت ، فنقدمه على غيره ونعطيه حقه ، ولا تؤخره فنفوت فرصة قد لا تتعوض إلا بعد زمن طويل ، وقد لا تتعوض يوما . والشاعر الراجز يقول :

وانتبه الفرصة إن الفرصة  
تصير إن لم تنتهزها غصة !

ومن حكمنا المأثورة : لا تؤخر عمل اليوم إلى غد .

وقد قيل لعمر بن عبد العزيز يوما :  
آخر عمل هذا اليوم ، وقم به غدا ، فقال :  
لقد أعياني عمل يوم واحد ، فكيف إذا  
اجتمع على عمل يومين ؟!

ومن حكم ابن عطاء : حقوق في الأوقات يمكن قضاؤها وحقوق الأوقات لا يمكن قضاؤها إذ ما من وقت يرد إلا والله فيه حق جديد ، وعمل أكيد !

وقد أنكر الإمام الغزالي في ( الإحياء ) على بعض فرق المغرورين بالعبادة ، دون مراعاة لمراتب الأعمال ، فقال :

« وفرقة أخرى حرصت على النوافل ولم يعظم اعتدادها بالفرائض ، نرى أحدهم يفرح بصلاة الضحى ، وبصلاة الليل ، وأمثال هذه النوافل ، ولا يجد للفريضة لذة ، ولا يشتد حرصه على المبادرة بها في الوقت ، وينسى قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه : « ما تقرب المتقربون إلى بمثل أداء ما افترضت عليهم »<sup>(٦)</sup> وترك الترتيب بين الخيرات من جملة الشرور ، بل قد يتعين في الإنسان رمضان : أحدهما يفوت والآخر لا يفوت ، أو فضلا ن أحدهما يضيق وقته والآخر يتسع وقته فإن لم يحفظ الترتيب فيه كان مغرورا .

ونظائر ذلك أكثر من أن تحصى ، فإن المعصية ظاهرة والطاعة ظاهرة ، وإنما الغامض تقديم بعض الطاعات على بعض ، كتقديم الفرائض كلها على النوافل ، وتقديم فروض الأعيان على فروض الكفاية ، وتقديم فرض كفاية لا قائم به على ما قام به غيره ، وتقديم الأهم من فروض الأعيان على ما دونه ، وتقديم ما يفوت على ما لا يفوت ، وهذا كما يجب تقديم حاجة الوالدة على حاجة الوالد ، إذ سئل رسول

الله ﷺ فقيل له : من أبر يارسول الله ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أمك » قال ثم من ؟ قال : « أباك » ، قال ثم من ؟ قال : « أدناك فأدناك »<sup>(٧)</sup> فينبغي أن يبدأ في الصلة بالأقرب ، فإن استويا فبالأحوج ، فإن استويا فبالأنتقى والأورع .

وكذلك إذا كان على العبد ميعاد ، ودخل وقت الجمعة ، فالجمعة تفوت والاشتغال بالوفاء بالوعد ( حيثئذ ) معصية ، وإن كان هو طاعة في نفسه .

وكذلك قد تصيب ثوبه النجاسة ، فيغلظ القول على أبويه وأهله بسبب ذلك ، فالنجاسة محذورة ، وإذاؤهما محذور ، والحذر من الإيذاء أهم من الحذر من النجاسة .

وأمثلة تقابل المحذورات والطاعات لا تنحصر ، ومن ترك الترتيب في جميع ذلك فهو مغرور<sup>(٨)</sup> .

ويذكر المحقق ابن القيم الأقوال في أى العبادات أفضل :

هل الأفضل منها : الأشق ؟

أو الأفضل : المتعدية النفع ؟

ثم رجع أنه لا يوجد أفضل بإطلاق ، وإنما لكل وقت عبادة تكون هي الأفضل بالنسبة له .

فعند المجاعات يكون إطعام الطعام أفضل ما يتقرب به إلى الله .

وعندما يغزو الكفار بلدا مسلما يكون  
الجهاد أفضل الأعمال ، وإمداد المجاهدين  
بالسلاح والمال من أعظم القربات .  
وعندما يموت العلماء ، ولا يوجد من  
يخلفهم ، يكون طلب العلم والتبحر فيه من  
.. وهكذا يكون التفاضل بين  
الأعمال .

## د . يوسف القرضاوى

### هوامش

- (١) متفق عليه من حديث معاوية .
- (٢) وهناك اثنان آخران مهمان هما : فقه السنن في الكون ، وفقه المقاصد في الشرع . الأول : فقه عن الله فيما خلق ، والثاني : فقه عن الله فيما أمر ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ .
- (٣) ندوة البركة السادسة التي انعقدت في الجزائر في ٢ - ٥ مارس سنة ١٩٩٠ م وكان لي شرف المشاركة فيها مع عدد من الفقهاء منهم : الشيخ عبد الحميد السائح ، الشيخ مختار السلامي ، د . عبد الستار أبو غدة ، د . سيد الدرويش ، د . طلال بافقيه .
- (٤) رواه الترمذى ، وقال : حديث حسن ، والحاكم ، ومال : صحيح على شرط مسلم .
- (٥) انظر قصة بشر الخافى مع أحدهم في الإحياء ( ٤٠٩/٣ ) .
- (٦) « ما تقرب المتقربون إلىَّ بمثل أداء ما أفترضت عليهم » أخرجه البخارى من حديث أبى هريرة بلفظ ما تقرب إلى عبيد .
- (٧) حديث : من أهر ؟ قال « أملك .. الحديث » أخرجه الترمذى والحاكم وصححه من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده . وهو في الصحيحين بلفظ آخر من حديث أبى هريرة .
- (٨) الإحياء ج ٣ ص ٤٠٠ - ٤٠٤ وانظر : كتابنا ( الإمام الغزالي بين مادحية وناقديه ص ٨٧ - ٩٣ ط دار البؤاء القاهرة ) .
- (٩) مدارج السالكين ج ١ ص ٨٥ - ٩٠ وانظر : كتابنا ( العبادة في الإسلام ) ص ٨٧ - ٩٢ ط مكتبة وهبة الخامسة عشر .

